الاستثمار الزراعي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر
شركة "دجاج اليوم" السعودية نموذجا

Agricultural investment as an entry point for achieving food security in Algeria Today's Chicken Company in Saudi Arabiai s a model

عزوني مريم[1]، بودي عبدالصمد[2]، صيلع عبدالله[3*]

[1]جامع طاهري محمد، بشار، الجزائر، Azzounimeriem85@gmail.com

[2]جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، samad.boudi@gmail.com

[3] Sailaa.abdellah 2012@ gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/15 **تاريخ القبول: 02/11/2021**

الملخص:

تعتبر مسألة الأمن الغذائي من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، لاسيما في ظل موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي وكذا استمرار تدهور إيرادات الدولة منذ التراجع الحاد لأسعار النفط في منتصف 2014، حيث انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 4بالمائة سنة 2014 إلى 2.9 بالمائة سنة 2015، كما بلغت نسبة العجز في ميزانية الدولة 15 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي يحتم على الحكومة الجزائرية البحث عن بدائل اقتصادية خارج مجال المحروقات من أجل تحقيق تنويع اقتصادي لمواجهة الأزمات المفاجئة. ولهذا يعتبر الاستثمار الزراعي من أهم مجالات الاستثمار باعتباره كمحرك رئيسي للقطاعات الأخرى، ودعامة رئيسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة بالنسبة للمواد الأساسية كالقمح والحبوب والسكر والزيوت وبالتالي التخلص من التبعية للدول الكبرى والتي أصبحت تفرض شروط تعجيزية من أجل تحقيق مصالحها. ولتوضيح كيفية مساهمة الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي قمنا باستعراض تجربة شركة "دجاج اليوم" بالمملكة السعودية لتحذو الجزائر حذوها في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الاقتصاد الجزائري، الاستثمار الزراعي، الاكتفاء الذاتي، شركة "دجاج اليوم "السعودية.

تصنيف JEL: Q18.

Abstract:

Food security is one of the most important challenges facing the Algerian economy, especially in light of the surge in global food prices as well as the continued decline in the country's revenues since the sharp decline in oil prices in mid 2014. The GDP growth rate dropped from 4% in 2014 to 2.9% In 2015, and the proportion of the state budget deficit 15% of the gross domestic product, which requires the Algerian government to search for economic.Therefore, agricultural investment is considered one of the most important areas of investment as a major engine for other sectors. It is a major pillar for achieving self-sufficiency, especially for basic commodities such as wheat, grains, sugar and oils, thus eliminating dependence on major countries which impose impossible conditions to achieve their interests.

To illustrate how the agricultural investment contributes to food security, we have reviewed the experience of National Poultry Company in Saudi Arabia, so that Algeria is doing the same.

Key Words : Food Security, Algerian Economy, Agricultural Investment, Self-Sufficiency, Saudi Poultry Company.

JEL Classification:Q18.

[*] المؤلف المرسل:

1. مقدمة:

رغم الحقن الحكومية المتتالية وقيام مسؤولي القطاع الفلاحي في الجزائر بجهود تستحق الثناء، وتوفر الجزائر على عدة مقومات مشجعة للنهوض بالقطاع الفلاحي مثل توفر مساحات زراعية شاسعة وتنوع المناخ ووجود قوة عمالة كبيرة معظمها من الطاقات الشابة، إلا أن الاستثمارات في القطاع الزراعي والغذائي لا تزال دون المستوى المطلوب ودون الحد المناسب لتفعيل هذا القطاع وتنشيطه ليلبي احتياجات المواطن الجزائري من الغذاء وليحقق الأمن الغذائي المنشود.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتحديد أسباب العزوف عن الاستثمار الزراعي وترقيته في الجزائر بالرغم من توفر الإمكانيات الطبيعية والبشرية، وتوضيح مدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

1.1.إشكالية البحث: تتمثل في:

- **ما هي الإمكانيات المتاحة للاستثمار الزراعي في الجزائر كسبيل يمكن الاعتماد عليه لتوفير الغذاء الكافي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟**

2.1.فرضيات البحث: قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة تمت صياغة بعض الفرضيات التي ستكون منطلق دراستنا والتي يمكن حصرها فيمايلي:

- يعتبر الاستثمار الزراعي من العوامل المحددة للأمن الغذائي، لأنه يقوم على أساس الإمكانيات والموارد الفلاحية المتاحة بالدرجة الأولى، وعليه يمكن القول أن المستويات العالية للاستثمار الزراعي تعكس الوضع الغذائي الجيد من خلال توفير الغذاء الكافي.
- تمتلك الجزائر من المقومات والخصائص ما يجعلها في منأى عن استيراد غذائها من الخارج إذا ما استثمرت بشكل عقلاني ومتكامل.
- هناك أفاق ومجالات واعدة لخلق فرص استثمارية فلاحية في الجزائر من شأنها التقليل من مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت تتفاقم سنة تلوى أخرى خاصة في ظل تذبذب الأسعار وعدم استقرارها.

3.1.أهداف وأهمية الدراسة:

أ. **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمار في قطاع الزراعة لتوفير الغذاء والمساهمة في الدخل الكلي لاقتصاد الدولة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والقضاء على الفقر والجوع خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية للجزائر.

ب. **أهمية الدراسة**: تنبع أهمية هذا البحث من أهمية الاستثمار الزراعي كأداة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير الغذاء للمجتمع الجزائري، وبالتالي القضاء على مشكلة العجز الغذائي والخروج من التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المصدرة وشركاتها الاستثمارية والتي أصبحت تعتبر الغذاء ورقة ضغط سياسية تمارسها ضد الدول النامية عموما.

4.1. منهج البحث والأدوات المستخدمة: قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي الذي اشتمل على التجربة السعودية في ممارسة الاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي الأمن الغذائي.

ولتعزيز هذه الورقة البحثية قمنا باستعراض تجربة عربية ناجحة في هذا المجال وهي تجربة "دجاج اليوم" بالمملكة العربية السعودية، ومن أجل إثراء هذه الدراسة قسمنا هذا الموضوع إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول**: الإطار النظري للأمن الغذائي.
- **المحور الثاني**: تشخيص واقع الاستثمار الزراعي في الجزائر والإمكانيات المتاحة.
- **المحور الثالث**: كيفية ترقية وتطوير الاستثمار الزراعي في الجزائر على ضوء تجربة شركة "دجاج اليوم" السعودية لدعم وتحقيق الأمن الغذائي.

2. المحور الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي

1.2. تعريف الأمن الغذائي والمصطلحات ذات الصلة: يعتبر الأمن الغذائي احدى أهم القضايا الشائكة وهي قضية قديمة الظهور ولكنها تفاقمت وتطورت عبر الزمن، و يعود أصل مصطلح الأمن الغذائي إلى نهاية السبعينات حيث أشار المفكر الاقتصادي توماس مالتوس في كتابه سنة 1978 أن الناتج الزراعي يميل إلى التزايد بمتتالية عددية، في حين يتزايد عدد السكان وفق متتالية هندسية مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين المعروض من الغذاء والطلب عليه على مر الزمن.(كامل، 1989، صفحة 325)

- كما عرفه البنك الدولي على أنه: "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية".(ملوك قناوي، 2002، صفحة 3)

- في حين عرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الأمن الغذائي بأنه يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والمادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط".(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2016)

من خلال التعاريف السابقة للأمن الغذائي نلاحظ أن جميعها ركزت على فكرة جوهرية مفادها أن الأمن الغذائي لا يتحقق للشعوب إلا بتوفر الغذاء بالكميات المناسبة وفي الزمان والمكان المناسبين وفي ظل أي ظرف. وقبل التعمق في هذا الأخير والتطرق إلى أبعاده ومؤشراته سنركز على توضيح بعض المصطلحات ذات علاقة وثيقة بالأمن الغذائي.

- **الفجوة الغذائية**: هي الفرق بين الاستهلاك المحلي والإنتاج المحلي لبلد ما خلال فترة زمنية أقصاها سنة واحدة، والفجوة الغذائيةلأي محصول هي مقدار عجز الإنتاج المحلي من المحصول عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي منه وتقدر الفجوة المحصولية بالفرق بين الطلب الاستهلاكي والإنتاج المحلي خلال مدة زمنية معينة.(بوعافية، 2017، صفحة 373) ، كما يمكن تعريفها بأنها مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه للاستهلاك من الغذاء،(غراب، 2015، صفحة 58) ولهذا تلجأ لتأمينه عن طريق الاستيراد من الخارج ووفقا لهذا التعريف فالجزائر شأنها شأن الدول النامية فهي تعاني من عجز غذائي كبير حيث تستورد ما بين 50 إلى 60 بالمائة من احتياجاتها الغذائية، وبلغ وارداتها السنوية من الحبوب أكثر من خمسة ملايين طن سنة 2014.كما يتأثر حجم الفجوة الغذائية بعاملين أساسين فكلما زاد الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية كلما انكمش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح، أما العامل الثاني يتمثل في ترشيد الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية بحيث كلما زاد هذا الأخير تراجع حجم الفجوة الغذائية.

الفجوة الغذائية=الاستهلاك الغذائي المحلي–الإنتاج الغذائي المحلي

– **الاكتفاء الذاتي**: يعرف هذا الأخير بأنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا.(غراب، 2015، صفحة 56)

ويجب الإشارة إلى أن الاكتفاء الذاتي يتفاوت من دولة إلى أخرى حيث يتم قياس هذا الأخير وفق ما يسمى بدرجة الاكتفاء الذاتي التي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء أنتج محليا أو تم استيراده من الخارج، حيث تستعمل هاته الأخيرة في قياس درجة الاعتماد على النفس.

درجة الاكتفاء الذاتي=الإنتاج المحلي/المتاح للاستهلاك*100

بحيث كلما تساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك أو اقترب منه تحقق الاكتفاء الذاتي أي عندما تساوي درجة الاكتفاء الذاتي 100 بالمائة والعكس صحيح.

2.2.مؤشرات قياس الأمن الغذائي: تعتمد الدول على عدة مؤشرات لمعرفة وضعية الأمن الغذائي لديها، والتي يمكن إدراجها في مايلي:

أ. **الناتج المحلي الإجمالي**: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي احدى أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها من طرف الدول لرصد الوضع الغذائي ومتابعته، فانخفاض الناتج المحلي مثلا يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني وبتالي ينخفض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي للسكان.

ب. **متوسط استهلاك الفرد من الغذاء**: يتم حساب متوسط الفرد من الغذاء وفق العلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الفرد=الاستهلاك الكلي للغذاء

من خلال التمعن في هذا المؤشر نلاحظ أن هذا الأخير يركز على مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء، ولا يراعي مدى تأثير الدخل الفردي عليه، فزيادة الاستهلاك الكلي للغذاء لا يعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لمختلف فئات المجتمع.

ج. **الناتج المحلي الزراعي**: يعتبر هو الأخر من أهم المقاييس والمؤشرات المعتمدة لمعرفة الوضع الغذائي ومدى اعتماد الدولة على ذاتها في توفير الغذاء، وهناك عدة طرق لحسابه كما أن انخفاض الناتج المحلي الزراعي مع زيادة حجم الاستهلاك يشير إلى وجود فجوة يجب تغطيتها عن طريق الاستيراد من الخارج حيث يرتبط هذا الأخير بقدرة الدولة ماديا.

د. **مرونة الطلب السعرية**: وهي درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعر هذه السلعة ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

مرونة الطلب السعرية=التغير النسبي في الكمية المطلوبة/التغير النسبي في

- إذا كانت **(م ط س)** أكبر من 1 فإن الطلب مرن ويعني ذلك أن الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر.
- وإذا كانت **(م ط س)**أقل من 1 فإن ذلك يدل على أن الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر.

- أما إذا كانت **(م ط س)** تساوي 1 فيعني ذلك أن الكمية المطلوبة تساوي الزيادة في الأسعار ونقول أن الطلب متكافئ المرونة.

هـ. مرونة الطلب الدخلية: وتعرف على أنها "التغير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل"

ووفقا لهذا التعريف فإننا نجد أصحاب الدخول المنخفضة يتأثرون بارتفاع أسعار السلع مما يجعلهم يتحولون إلى سلع أخرى أقل سعرا وإن كانت أقل جودة وعليه نجد أن الطلب لديهم مرنا، أما أصحاب الدخول المرتفعة فيكون الطلب لديهم غير مرن فهم يشترون السلع المختلفة مهما ارتفعت أسعارها.

3. المحور الثاني: تشخيص واقع الاستثمار الزراعي في الجزائر والإمكانيات المتاحة

يعتبر الاستثمار عنصرا مهما في جميع الاقتصاديات سواء كانت متقدمة أو نامية، نظرا للدور الذي يلعبه في تنمية وتطوير الاقتصاد إذ يعد الركيزة الأساسية في خلق معدلات النمو ومناصب الشغل، وبالتالي زيادة دخل الأفراد والحكومات، والاستثمار الزراعي هو نوع من أنواعه حيث أصبحت الأنظار موجهة نحوه خاصة في ظل تزايد وتفاقم أزمة الغذاء في العالم، إذ يعتبر هذا النوع من الاستثمار كمدخل أساسي لتوفير الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي الأمن الغذائي، ضف إلى ذلك الدور الذي يلعبه في القضاء على التبعية الغذائية للدول المتقدمة.

1.3. مفهوم الاستثمار الزراعي: يعرف الاستثمار الزراعي على أنه دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الزراعة(الأرض، العمل، رأس المال) وتشغيلها بقصد إنتاج موارد زراعية لسد حاجات المستهلكين والحصول على أفضل النتائج الممكنة فيما يخص إنتاج الغذاء وتوفيرهأو هو الاستغلال الأمثل للأرض الزراعية للحصول على أعلى إنتاج مع الاحتفاظ بأعلى قدر من الخصوبة، غير أن مفهوم الاستثمار الزراعي أصبح يطابق في كثير من الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي فقد اتجهت الكثير من الاستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية (صناعة الدواجن، مجمعات زراعية...الخ).(ياسين، 1998، صفحة 56)

كما يعني الاستثمار في الزراعة التخلي عن شيء ما في الوقت الحاضر كالنقود أو الجهد أو الوقت لأجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بتراكم إنتاجيتهم ودخولهم في المستقبل فشراء محراث أو بناء حوض للري أو تعلم مهارة جديدة أو زراعة الأشجار وتربية الحيوانات لبلوغ مرحلة الإنتاج جميعها أشكال من الاستثمار ترمي إلى زيادة إنتاجية المزارع ودخلها.(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012، صفحة 4)

2.3. تشخيص واقع القطاع الفلاحي الجزائري: يعتبر القطاع الفلاحي بمثابة الدعامة الأساسية لباقي القطاعات الاقتصادية إذ لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية المستدامة دون اعتبار الفلاحة بداية وأولوية لها، نظرا لكونها محرك أساسي لباقي القطاعات والجزائر واحدة من البلدان النامية التي تعاني من مشاكل عديدة في هذا القطاع رغم الإصلاحات التي عرفها هذا الأخير، إلا أن الفلاحة في الجزائر مازالت تتبع النمط التقليدي في استخدام الموارد والإنتاج والتخزين والتوزيع والتسويق، فقد أصبح يعيش وضعا متخلفا بحيث أنه لم يرق إلى الأهداف المسطرة وهو ما صنف الجزائر ضمن مناطق العجز الغذائي التي تعتمد على الاستيراد لسد النقص في المواد الغذائية.

3.3.الإمكانيات الزراعية المتاحة في الجزائر: تتوفر الجزائر على إمكانيات فلاحية معتبرة لم يتم استغلال إلا الجزء اليسير منها والمتمثلة في مايلي:

أ. الموارد المائية: تتمثل الموارد المائية للجزائر في الموارد المطرية والتي لا تمثل إلا 7%من إجمالي المساحة والموجودة في المنطقة الشمالية والتي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192مليارم^{3}بنسبة 93 % أما الموارد السطحية فهي تقدر بين 9.8مليارم^3 /السنة و13.5م^3/السنة، بالإضافة إلى الموارد الجوفية حيث تشير التقديرات العلمية أن كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها تقدر بحوالي 7مليارم^3 في السنة.

ب. الموارد الأرضية: تتوفر الجزائر على رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46مليون هكتار في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا 8.42مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20% من المساحة الزراعية الكلية.

ج.الموارد البشرية: حسب تحقيقات وإحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325مليون عامل و3.152 مليون عامل مابين 1980و2009حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة بـ1.519 مليون عامل أي بنسبة93 %.(عماري، 2014، صفحة 10)

د. الموارد الرأسمالية: يتمثل المورد الزراعي حسب منظمة التغذية الزراعية في الثروة الحيوانية والأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، وكذا نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11دولار خلال الفترة الممتدة مابين 1980 و2009، وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين9.1و14.08مليارددولار في نفس الفترة، وقدرت الزيادة 4.9مليار دولار خلال فترة الدراسة حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل سنوي يقدر بـ 176 مليون دولار.

4.3.البرامج والسياسات الحكومية منذ 1980 الى غاية 2014: لقد قامت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ سنة 1980بضخ مبالغ كبيرة من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره قدرت بحوالي 126.2مليار دينار، حيث شهدت هذه المرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي حتى سنة 1989 اين تم غلق المخطط الخماسي الثاني، في الوقت الذي كانت الدولة قد انتهت من تطبيق قانون المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية 19/87 والذي يعتبر منعرج مهم غير من مسار منهجية إدارة القطاع الفلاحي نحو الخوصصة، ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة والمجتمع، غير أن هذا التحول لم يكن سهلاً وميسوراً، بل تميز بأزمة عميقة وشاملة أدت إلى غياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن وحركة واسعة من النزوح الريفي تجاه المدن الكبرى واكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني ومن أجل مواجهة هذه الصعوبات بعد عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبياً بدرجة عالية سنة1999شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من سنة 2001:

أ.برنامج الإنعاش الاقتصادي: يغطي الفترة(2001-2004) بغلاف مالي يقدر 525 مليار دينار جزائري

الشكل رقم1: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي2005/2001

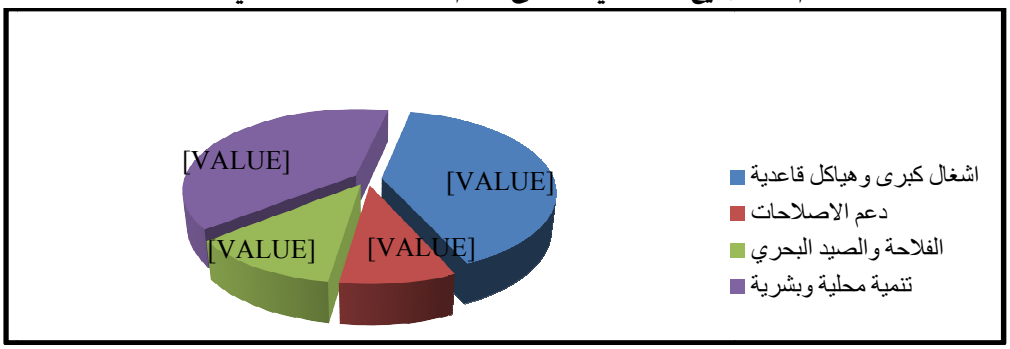

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2001

من خلال الشكل رقم1 نلاحظ أن قطاع الفلاحة والصيد البحري لم يحظى إلا بـ 12% من برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة مابين 2004/2001، وهذا راجع لكون هذا القطاع استفاد من الدعم في إطار البرنامج الوطني للتنمية الريفية لسنة2000، فهو بمثابة برنامج دعم تكميلي للفترة السابقة يهدف إلى توسيع الإنتاج الزراعي وترقية الصادرات خارج المحروقات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وكذا خلق وتوفير مناصب الشغل وتحسين مستوى المعيشة خاصة في الأوساط الريفية.

ب.البرنامج التكميلي لدعم النمو: يغطي الفترة (2005-2009) يبلغ حجمه الاستثماري 4202.7 مليار، من خلال الشكل رقم 2 نلاحظ أن قطاع الفلاحة والصيد البحري لم يستفيدا سوى 8بالمائة من برنامج دعم النمو وهي نسبة ضئيلة بالنسبة لهاذين القطاعين الحساسين، يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي الخدمات العمومية الإدارية، القطاع الاقتصادي، قطاع الهياكل القاعدية، قطاع التنمية البشرية، قطاع الإسكان والظروف المعيشة حيث يهدف من خلال هذا الأخير إلى تطوير المستثمرات الفلاحية وتطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها، حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي وكذا تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها وتحسين المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

الشكل رقم2: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو2009/2005

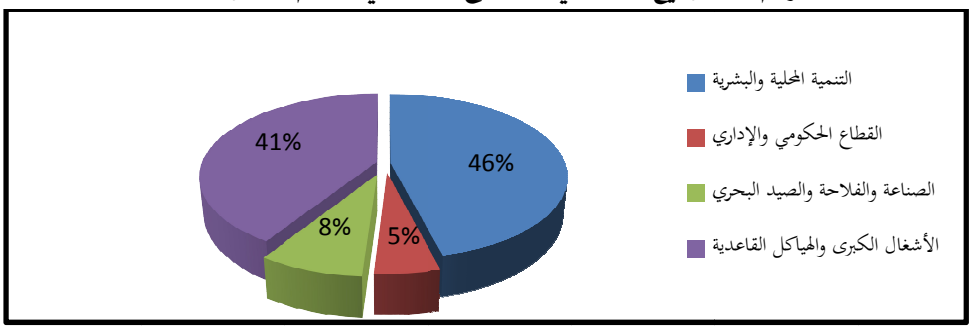

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لسنة 2007

ج.البرنامج الخماسي(2010-2014): بغلاف مالي يقدر بـ 2121 مليار دج، من خلال الشكل رقم3 والجدول رقم1 نلاحظ أن قطاع الفلاحة والصيد البحري تدعم بـ 1000مليار دج من إجمالي حجم الاستثمارات، لكن رغم هذا الدعم الموجه للقطاع الفلاحي والزراعي إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه والتي انعكست سلبا على تطوره خاصة في الفترة الممتدة مابين 2010-2014، كما أن مساهمة القطاع الزراعي ضعيفة جدا على معدل النمو الاقتصادي إذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى.

الشكل رقم 3: التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للفترة 2014/2010

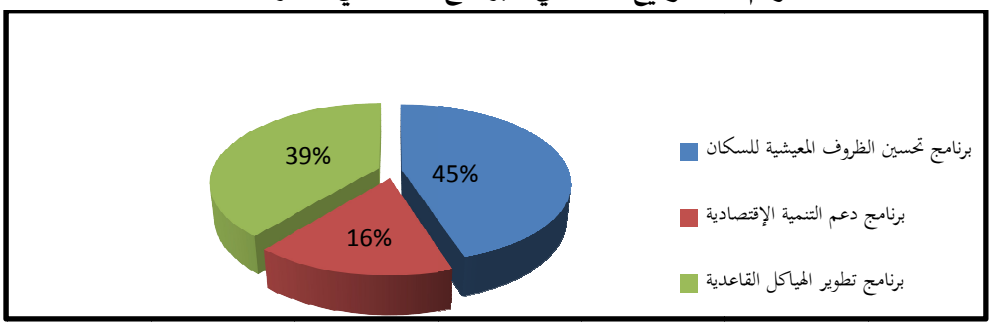

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات البرنامج الخماسي2010-2014

هذه البرامج الثلاثة ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاماً مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول:

الجدول رقم 1: مكانة الفلاحة الجزائرية ضمن المخططات التنموية للفترة(2014/2001)

	مخططالإنعاش الاقتصادي 2004-2001	مخطط دعم النمو 2009-2005	البرنامج الخماسي 2014-2010
اجمالي الاستثمارات	**525**	**4202.7**	**21214**
الفلاحة	**65.4**	**300**	**1000**
النسبة المئوية	**12.46**	**7.14**	**4.71**

المصدر: من إعداد الباحثين

4. مساهمة الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي:

1.4.المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012-2015):

تشير بيانات الجدول رقم 2 أن مساهمة القطاع الزراعي ككل في الاقتصاد الوطني لمتوسط للفترة (2015/2012) تمثل نحو 10.18بالمائة محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، ويرجع هذا الثبات الحاصل في مساهمة الإنتاج الفلاحي إلى النمو السريع الذي عرفته القطاعات غير الزراعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تقريبا ثابتة رغم المبالغ المرصودة لإنعاش القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة، وهو ما يعني تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والأشغال العمومية والخدمات.

الجدول رقم2: تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة(2012-2015)

السنة	2012	2013	2014	2015	المتوسط
نسبة المساهمة	8.82	9.82	10.29	11.81	**10.18**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد36، المجلد35، ص10، ص11.

2.4.المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي: إن جميع المواد الواردة في الجدول رقم 3 هي مواد ضرورية وذات أهمية كبيرة في الحصة الغذائية السائدة، وأهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم 3 تدني الاكتفاء الذاتي لبعض السلع خاصة فيما يخص البقوليات، البذور الزيتية وكذا بالنسبة للحوم بنوعيها، في حين نلاحظ تطور طفيف في إنتاج السلع الأخرى وهذا ما يطرح العديد من التساؤلات، فبالرغم من برامج الدعم الموجهة لإنعاش هذا القطاع خلال هذه الفترة إلا ان الاكتفاء الذاتي لبعض السلع لم يتحقق.

الجدول رقم 3: تطور مساهمة بعض السلع الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال الفترة(2015/2008) الوحدة: مليون طن

السلع	متوسط الفترة 2008 -2012	2013	2014	2015
القمح	263.433	329.905	243.620	265.673
البقوليات	6798	9583	94	87
البذور الزيتية	27.934	40.636	27.797	42.374
الخضر	839.428	1.186.641	1.229.773	1.246.933
الفواكه	288.015	423.163	420.510	432.311
اللحومالحمراء والبيضاء	52082	66.060	71577	76.900

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد36، الخرطوم، ص12

3.4. المساهمة في توازن الميزان التجاري الزراعي: تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم 4 إلى أن العجز في الميزان التجاري الزراعي في ارتفاع مستمر من8.32مليار دولار لمتوسط الفترة (2012/2008) إلى 10.99مليار دولار سنة 2015 وهذا يرجع إلى قلة الاستثمارات الزراعية وعدم وجود مشاريع فلاحية ضخمة تساهم في الرفع من قيمة الصادرات، الأمر الذي يهدد باستنزاف العملة الصعبة وكذلك الأمن الغذائي.

الجدولرقم4: تطور الميزان التجاري الزراعي للفترة(2015/2008) الوحدة: مليون دولار

	الفترة ما بين2008-2012	2014	2015
الصادرات الزراعية	353.62	772.54	**795.54**
الواردات الزراعية	8678.43	19409.38	**11790.68**
الرصيد	8324.81	18636.84	**10995.14**

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد36، الخرطوم، ص12

بناءا على ما تقدم نلاحظ أن الدولة الجزائرية وبالرغم من جهودها الواضحة منذ سنة 2000 والإمكانيات الطبيعية المتوفرة، وكذا المخططات التنموية المسطرة بما في ذلك خطة العمل 2009-2019 المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة، إلا أنها مازالت تستورد 50 بالمائة من الغذاء من الخارج والمتمعن في الوضع يجد أن السبب الحقيقي لعدم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يرجع إلى العديد من المعوقات والأسباب ولعل أبرزها مايلي:(عماري، 2014، صفحة 12)

- العزوف عن الاستثمار الزراعي خاصة بالنسبة للقطاع الخاص وهذا راجع لقلة الإجراءات التحفيزية أمام الراغبين فيه، وعدم توفر دراسات حول فرص الاستثمار وكذا غياب البيانات الإحصائية الدقيقة والمؤكدة للمشاريع الزراعية؛
- قلة المشاريع الاستثمارية الزراعية الضخمة؛
- تأخر الدولة في تجهيز الفلاحين بالآلات والأسمدة والبذور؛
- هيمنة كبار المزارعين على الأراضي ومراوغاتهم للأجهزة الإدارية؛
- ضعف البحث العلمي الزراعي وقلة توعية وإرشاد الفلاحين؛
- ضعف مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية؛
- ضعف استغلال الموارد المائية والاعتماد على الزراعات المطرية؛
- عدم كفاءة الأجهزة المسيرة للقطاع وقلة خبرتها؛

- قلة الخبرة لدى الفلاحين وعدم وجود الدورات التأهيلية للفلاحين؛
- تراجع المساحات الزراعية بسبب التوسع العمراني على حسابها

5. المحور الثالث: كيفية ترقية وتطوير الاستثمار الزراعي في الجزائر على ضوء تجربة شركة "دجاج اليوم" السعودية لدعم وتحقيق الأمن الغذائي.

1.5. تعريف شركة" دجاج اليوم": في عام 2009 قامت شركة المراعي السعودية بالاستحواذ على أسهم شركة حائل للتنمية الزراعية 100 بالمائة في خطوة منها للدخول إلى قطاع الدواجن وتجسيدا لاستراتيجية التنويع المتبعة من طرفها وبذلك أصبحت شركة حائل للتنمية الزراعية احدى الشركات التابعة لها، وفي عام 2010 قامت شركة المراعي بالإعلان عن مشروعها الاستثماري الضخم تحت العلامة التجارية "دجاج اليوم" برأسمال ضخم قدرب5مليار ريال سعودي، وبذلك نشأت شركة "دجاج اليوم".(التقرير السنوي لشركة المراعي، 2014، صفحة 08)

2.5. حجم الاستثمارات الزراعية للشركة في قطاع الدواجن: يعتبر مشروع دواجن شركة "دجاج اليوم" من أكبر مشاريع الدواجن في العالم بطاقة إنتاجية تقدر بـ 200 مليون دجاجة سنويا و3 ملايين بيضة كل عام، ولقد تم تنفيذ المشروع في مدينة حائل شمال غرب السعودية، كما يضم المشروع مزارع لتربية الدواجن مساحتها 58كلم^2، ومصنع ضخم لتجهيز الدواجن بمساحة تعادل مساحة 5 ملاعب دولية.

ولقد استثمرت شركة المراعي (الشركة الأم) عام 2012 ما يعادل 4 مليار ريال سعودي وذلك لإنشاء البنية التحتية لمشروع قطاع الدواجن، وكذا المزارع وإقامة المختبرات والمعامل.

ولقد أعلنت الشركة الأم عن خطة استثمارية لمدة خمس سنوات تتضمن استثمارات بـ 21 مليار ريال سعودي، في الفترة الممتدة ما بين (2016-2020) من أجل إحلال جزء من الموجودات الحالية وزيادة الطاقة الإنتاجية ولقد خصصت 5مليار ريال سعودي للاستثمار في المزارع وقطاع الدواجن.(التقرير السنوي لشركة المراعي، 2016، صفحة 22)

الجدول 5: تطور حجم الاستثمارات الزراعية للشركة منذ 2014-2019 **الوحدة: مليون ريال سعودي**

مليون ريال	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التدفقات النقدية التشغيلية	3199	4932	4473	4614	3669	**4732**
التدفقات النقدية الاستثمارية	3115	4409.95	4900.18	3310.46	2340.34	**2944.05**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمراعي من سنة 2015-2019.

3.5. مساهمة شركة "دجاج اليوم" في تحقيق الاكتفاء الذاتي لسكان المملكة وتصدير الفائض للبلدان المجاورة:

يقدر استهلاك الدواجن في المملكة 1.54 مليون طن عام 2015 ولقد بلغ 1.56 مليون طن عام 2016 بسبب زيادة النمو السكاني وزيادة المعتمرين و الحجاج، وفي إحصائيات لوزارة الزراعة الأمريكية قدرت حجم الصادرات من دواجن الشركة إلى البلدان الخليجية المجاورة إلى 60 ألف طن سنة 2015 بفضل الزيادة في الإنتاج المحلي، ويخضع التصدير لقيود حكومية تراعي احتياجات السوق والدعم المقدم لتلك الشركات.

ووفقا لوزارة الزراعة الأميركية، تعتبر دواجن الوطنية هي أكبر منتج في المملكة وتساهم بأكثر من ثلث إنتاج لحوم الدواجن وتقعمرافق الإنتاج في بريدة في منطقة القصيم ففي عام 2010 أطلقت شركة الوطنية برنامجا توسعيا لرفع طاقتها السنوية بحلول عام2015، من ألف دجاجة يوميا إلى مليون دجاجة يوميا، لكن وفقا للتقديرات لم

تتجاوز الزيادة 500 ألف طن في عام 2015 بزيادة 30 بالمائة فقط عن عام2010كما تبني الشركة مزرعة ضخمة في منطقة الجوف شمال السعودية بطاقة انتاجية ضخمة تصل إلى مليون طائر يوميا.(فدقع، 2014، صفحة 114)

4.5. مدخل لتسويق منتجات شركة "دجاج اليوم" السعودية: تعمل الشركة على تنويع منتجاتهابالإضافة إلى منتجات الدجاج الكامل أضافت الشركة منتجات أخرى مثل منتج الدجاج المخلي من العظام، والدجاج المتبل وبرغر الدجاج حيث أصبح لدى الشركة 15 منتج متنوع.

وتحرص الشركة على تسويق منتجاتها وفق أعلى معايير الجودة حيث يعتبر قسم النقل والإمداد في شركة دجاج اليوم أكبر من أي شركة إمداد أخرى في منطقة الشرق الأوسط من حيث حجم الأسطول التابع للشركة في هذا القسم والمسافات التي تقطعها مركباته والكميات التي يتولى توصيلها، حيث يشغل القسم أكثر من1300شاحنة و1400مركبة تبريد، كما يشغل قسم في المزارع في الشركة حوالي 600شاحنة. ويضمن قسم الإمداد تسويق المنتجات حسب الجدول الزمني المحدد.(التقرير السنوي لشركة المراعي، 2014، صفحة 06)

5.5. مساهمة شركة "دجاج اليوم" في تنمية الناتج المحلي للاقتصاد المحلي:

الجدول رقم6: مساهمة شركة "دجاج اليوم" في تنمية الناتج المحلي الوحدة: ألف ريال

ملخص قائمة الدخل (مليون ريال)	2018	2019	التغير بالقيمة	التغير بالنسبة
المبيعات	13557.83	14351.27	793.41	% 5.85
تكلفة المبيعات	8230.76	8984.60	753.84	9.15%
إجمالي الربح	5327.07	5366.67	39.6	0.74%
مصاريف البيع والتوزيع	2180.24	2376.32	196.08	8.99%
المصاريف العمومية والإدارية	375.20	400.27	25.07	6.68%
صافي الدخل	2008.55	1812	200	11.03%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لشركة المراعي، 2019، ص133.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن الشركة:

- حققت شركة دجاج اليوم مبيعات موحدة تبلغ حوالي 13.5 مليار ريال وذلك بنسبة نمو تبلغ 5.85 %.
- ارتفعت نسبة هامش الربح الإجمالي بشكل طفيف نتيجة ارتفاع مبيعات المنتجات الأكثر ربحية والتحكم في تكاليف الإنتاج المباشرة.
- السياسات التوسعية بأنشطة التسويق وقدراتها التوزيعية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي لدعم الطلب المتزايد على منتجات الدواجن أدت إلى ارتفاع مصاريف البيع والتوزيع بنسبة 8.99 %عن عام 2019.
- ارتفعت المصاريف العمومية والإدارية بنسبة 6.68%مقارنة بعام 2018 بما يتماشى مع زيادة هامش الربح الإجمالي.
- وعلى مستوى صافي الدخل فقد ارتفع بنسبة 11.5 % ليصل إلى حوالي 2008.55 مليون ريال كأعلى أرباح سنوية تحققها الشركة على الإطلاق.

6. الاستراتيجيات المتبعة من طرف الشركة بهدف ترقية المنتج وتحسين الجودة

1.6. استراتيجية الالتزام بالجودة: تتبع شركة "دجاج اليوم" نهجا فريدا لتزويد المستهلكين بمنتجات الدواجن الطازجة وفق أعلى معايير الجودة، بحيث تراعي أعلى معايير السلامة للبيوض والدواجن في مزارعها ومصانعها كما يتم ذبح الطيور يدويا ووفقا للشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى استخدام طرق تغليف وتعبئة متطورة تضمن اعلى درجات النظافة وتحافظ على القيمة الغذائية، ولقد حققت الشركة سنة 2011 شهادة الجودة ISO22000.

2.6. استراتيجية التنويع: تتبنى شركة "دجاج اليوم" استراتيجية تنويع المنتجات بهدف تجنب تهديد ومخاطر المؤسسات المنافسة.

3.6. استراتيجية الابتكار التسويقي: تنتهج الشركة نظاما مرحليا وهو نظامإدارة الابتكار وفي ظل هذا النظام تجري تصفية أفكار المنتجات الجديدة لتصل إلى قسم التطوير في عملية يدعى إليها جميع الموظفين للمشاركة فيها وبعد ذلك يتم تحليل الأفكار من قبل الخبراء الفنيين في مختلف الأقسام. وكان من أبرز أهداف الشركة سنة2014 في مجال الابتكار ما يلي:

- طرح منتجات جديدة.
- تقديم حلول التعبئة والتغليف التي تساهم في تعزيز النمو والأرباح.(التقرير السنوي لشركة المراعي، 2014، صفحة 46)

4.6. استراتيجية تدريب وتطوير الكفاءات المحلية: أطلقت أكاديمية المراعي (الشركة الأم) سنة 2014 بهدف جذب وتطوير أفضل الكفاءات السعودية. ولقد شهد المعهد التقني للألبان عاما أخر من النجاح بتخريج 400 طالب.(التقرير السنوي لشركة المراعي، 2014، صفحة 44)

7. الخاتمة:

تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى إمكانية انتهاج أساليب واستراتيجياتالاستثمار الزراعي لترقية المنتج الفلاحيالجزائري وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالاستناد إلى تجربة عربية ناجحة في هذا القطاع ممثلة في شركة "دجاج اليوم" السعودية التي استطاعت في ظرف وجيز الوصول إلى الريادة والعالمية وهذا بفضل الاستثمارات الزراعية الضخمة وتنفيذ المشاريع الزراعية بشكل جيد ومتقن، فلقد أثبتت الشركة الدور الهام للاستثمار فيالقطاع الزراعي و مساهمته في التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد المحلي، وبفضل التخطيط المحكم والرؤية المستقبلية الجيدة استطاعت هذه الشركة أن تنافس منتجات أمريكية وأوروبية من خلال التزامها بالجودة والأداء القوي عبر جميع مراحل الإنتاجحيث تعتبر هذه الأخيرة مثال جيد تنتهجه الجزائر للنهوض بهذا القطاع ولاسيما في ظل الأزمة والظروف الاقتصادية الراهنة.

خلصت الدراسة إلى تقديم الحلول والمقترحات التالية من أجل الارتقاء بالقطاع الفلاحي الجزائري وجعله بديلا لقطاع المحروقات من خلال:

- العمل على توسيع الرقعة المخصصة للزراعة من خلال استصلاح الأراضي الجبلية والصحراوية.
- العمل على توسيع المساحات المسقية وتطوير شبكة الري واستحداث تقنيات جديدة في الري مثل السقي بالتنقيط حيث تعتمد هذه التقنية على إيصال الماء إلى جذور النباتات مباشرة وهذا يساعد على عدم تبذير المياه.

- انتهاج استراتيجيات التسويق الزراعي كتقنية لترقية المنتج المحلي وتسويقه للدول الأجنبية.
- إنشاء مؤسسات من شأنها تحويل المنتجات الفلاحية إلى مواد غذائية تتميز بجودة عالمية.
- ربط الإنتاج الفلاحي بالبحث العلمي بصورة مباشرة مثل إنشاء مخابر ميدانية من أجل القيام بالأبحاث العلمية وتطبيقها مباشرة على أرض الواقع.
- إقامة مراكز متخصصة لتدريب الفلاحين على التكنولوجيا والتقنيات الفلاحية الجديدة.
- العمل على تطوير الاستثمار في قطاع الدواجن بحكم الظروف الطبيعية الملائمة لتربيتها في الجزائر.

8. قائمة المراجع

- إسماعيل عدنان. (2019). دار الخيمة.
- البكري كامل. (1989). الموارد الاقتصادية. لبنان: الدار الجامعية.
- (2014). التقرير السنوي لشركة المراعي.
- (2016). التقرير السنوي لشركة المراعي.
- تركي فدقع. (2014). تغطية تفصيلية لشركة المراعي. مجلة البلاد المالية.
- رزيقة غراب. (2015). إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر واقع وافاق. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير(13).
- زهير عماري. (2014). القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة واشكالية الاكتفاء الذاتي..أين الخل دراسة قياسية منذ سنة 1980. الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الجزائر في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية. جامعة حسيبة بن بوعلي: الشلف، الجزائر.
- سمير بوعافية. (2017). نمذجة الفجوة الغذائية للقمح في الجزائر للفترة (1965-2016). اقتصاديات الأعمال والتجارة(4).
- عزت ملوك قناوي. (2002). الأمن الغذائي العربي. المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين. الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي: القاهرة.
- محمود ياسين. (1998). الاقتصاد الزراعي. سورية: جامعة دمشق.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2012).
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2016).
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2016). حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. روما.